المحاضرة الرابعة والخامسة- الإطار النظري للنظام المالي الإسلامي.

إن إدراج أي تعريف للنظام المالي لابد أن يبين الخصائص المميزة له بوصفة نظاما، فضلا عن ذلك فإن هذا التعريف يجب أن يُظهر لنا الشق المالي في هذا النظام من حيث كونه يتعامل بأصول مالية من خلال مؤسسات مالية، وقبل إدراج تعريف للنظام المالي الإسلامي سنقف على الجذور التاريخية لهذا النظام.

أولا- الجذور التاريخية للنظام المالي الإسلامي:

عرف المسلمون كثيرا من المعاملات المالية وطبقوها فيما بينهم، أو مع غيرهم حيث كانوا يمارسون بعض الأعمال المصرفية المنفردة من خلال تعاطيهم للتجارة، مثل صرف العملة وتحويلها إضافة إلى بعض النشاطات الإئتمانية، وفي عهد عبد الملك مروان (65-86ه) قام بضرب الدنانير والدراهم الإسلامية حيث أحدث سنة 76ه عملة إسلامية على طراز إسلامي خاص ليس بها أي إشارات رومانية، أو فارسية، فأصبح بذلك عبد الملك بن مروان أول من ضرب الدراهم والدنانير، ويعتبر هذا العمل الذي قام به عبد الملك بن مروان عملا حقق للدولة الإسلامية الإستقرار السياسي والإقتصادي، وقلل الغش والتلاعب بالنقد، وبهذا تميزت النقود في العهد الأموي بالجودة والنقاء، مما يدل فعلا على التطور النقدي.

وفي العصر الحديث يمكن رصد التطور التاريخي للنظام المالي الإسلامي كما يلي:

- بدأ التاريخ الحديث للتمويل الإسلامي كنظام مالي أكثر كفاءة وإنتاجية مع الكتابات النظرية حول التمويل بدون فائدة في الفترة من 1940إلى 1960 لتثمر في القرن الـ: 21، مؤسسات مالية إسلامية عالمية سريعة النمو. وقد كانت المبادرات الأولى من قبل الإقتصاديين المسلمين الطامحين لحياة تنسجم مع التعاليم الإسلامية والمثل العليا، وتشمل نظام مالي يتسق مع الشريعة التي تتضمن المبادئ الموجهة لجميع جوانب البشرية. وبالتالي، يعد التوافق مع الشريعة شرطا مسبقا لسلامة المعاملات الإقتصادية والمالية سواء كانت على مستوى الأفراد، أو المؤسسات، أو الحكومات.
- ويشهد العالم اليوم، صناعة متنامية للخدمات المالية الإسلامية تشمل أكثر من **600** مؤسسة مالية إسلامية ويزيد ، تعمل في مختلف دول العالم.كما حققت هذه الصناعة أسرع نمو في النظام المالي العالمي مع إمكانيات واعدة لم يتم إستثمارها بعد.
- شهدت الصناعة المالية الإسلامية توسعا من مناطقها إلى أجزاء أخرى من العالم بما في ذلك الدول الغربية. فقد شجعت العديد من البلدان مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا ولو كسمبورغ وأستراليا، فضلا عن بريطانيا تقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية ويبحثون حاليا عن سبل لتوسيع مشاركتها.

وبهذا قطعت هذه الصناعة شوطا كبيرا، خاصة وأن بعض المحللين الغربيين من القرن الماضي، الذين كانوا ينظرون إلى النظام الخالي من الفائدة نظاما فاشلا.

ثانيا - تعريف النظام المالي الإسلامي:

إن مفهوم النظام المالي الإسلامي عند معظم الباحثين المعاصريين في الإقتصاد والتمويل الإسلامي محصور في جانب واحد محكوم بالنظرة التاريخية لدور الدولة منظما وحيدا للنشاط الإقتصادي مع إهمال وجود نظام مالي يعتمد على مبادرة القطاع الخاص كما هو الحال في النظام المالي القائم على الإقتصاد الرأسمالي، حيث أغلب الباحثين يتعرضون للمالية العامة للدولة الإسلامية، ويطلقون على ذلك مصطلح النظام المالي في الإسلام، إلا أن الأصح هو الإعتراف بوجود شق آخر مهم للنظام المالي يتعدى الإهتمام بالمالية العامة للدولة، وهذا الشق يتعلق بإدارة المورد المالي على مستوى القطاع الخاص كما هو الحال في أغلب إقتصاديات العالم.

وبناءا على ماسبق، وإستنادا إلى تعريف النظام المالي التقليدي، فالنظام المالي الإسلامي تعريفا هو: مجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة، والتقنيات التي يكون من خلالها إيجاد الأصول المالية وتداولها، ويكون من خلالها إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، وتخصيص الأموال بناءا على العائد المتوقع للإستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والتكامل مع السياسة المالية العامة.

كما يعرّف النظام المالي الإسلامي بأنه الأداة التي تربط بين وحدات الفائض ووحدات العجز من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي لا تنتهك المعايير والأخلاق الإسلامية.

فالمنتجات المالية المقدمة في إطار النظام المالي الإسلامي تكون وفقا للقوانين الإسلامية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لتنظيم مجمل المعاملات المالية التي تقوم على النشاط الإقتصادي الحقيقي.

هذا فضلا على أن المؤسسات المالية العاملة في النظام المالي الإسلامي تقوم بالعديد من الوظائف مثل: جمع الأموال، وتخصيصها، الدفع والتسوية وتبادل الخدمات، بإستخدام الأدوات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. والشكل الموالي يوضّح إطار عام للنظام المالي الإسلامي، وآلية التمويل من خلاله في الحالتين: حالة تمويل مباشر وحالة تمويل غير مباشر.

ثالثا- الأسس الفكرية للنظام المالي الإسلامي.

على إعتبار أن الإطار العام والنظام الكلي للنظام المالي الإسلامي هو النظام الإقتصادي الإسلامي الذي ينطلق من أسس عقائدية إسلامية، فإن النظام المالي الإسلامي يتبنى تلك الأسس الشرعية بالضرورة، والتي تقوم على أهداف ومنطلقات تميزه عن غيره من الأنظمة المالية. وبالتالي فالأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي تتخلص في:

1- خلو المعاملات من الفائدة (الربا)؛
2- خلو المعاملات من الأنشطة المحرمة (المعاملات المحرمة)؛
3- مبدأ الغُنم بالغُرم؛
4- تحريم الإكتناز؛
5- قدسية العقود؛

1- خلو المعاملات من الفائدة (الربا):

إن الأصل في المعاملات الإباحة، وأنه لا يحرم منها إلا ماحرمه الشارع الحكيم، وتعدُ الربا أصل من أصول المعاملات المحرمه، وقد دل على تحريمه الكتاب والسنة والإجماع.

وتعرّف الربا لغة على أنها الزيادة، وفي الشرع الإسلامي ليست كل زيادة تحصل على رأس المال يقال لها ربا، فالقرآن الكريم لايحرم الزيادة من حيث هي، فالزيادة تحدث في البيع أيضا، ولكن التي حرمها القرآن هي نوع خاص أسماه الربا تفرقة له عن الزيادة التي تحدث في البيع، وقد تعددت تعاريف الربا في الشرع أهمها: **"الربا فضل خال عن عوض مشروط لأحد المتعاقدين"**، إذ أن هذا التعريف شامل لنوعي الربا: ربا النسيئة وربا الفضل معا اللذان حرما بنصوص القرآن.

وإنطلاقا من تحريم الإسلام للتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاءا. فإن فوائد القروض والودائع، أو أدوات الدين ذات العائد الثابت، أو أي أداة مالية تستحق عائدا ثابتا محددا مسبقا بشكل كلي أو جزئي (كالأسهم الممتازة) تكون ممنوعة بشكل تام ومطلق في ظل النظام المالي الإسلامي، الذي يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى تداول الأموال النقدية والسلعية، مضبوطة بالحلال ومحكومة بالأولويات الإسلامية وتحقيق المقاصد الشرعية التي من أجلها شرعت المعاملات. والجدول الموالي يوضح الفروق الجوهرية بين القروض بالفائدة والمشاركة في الربح والخسارة.

الجدول رقم (01): الفروق بين القروض بالفائدة والمشاركة في الربح والخسارة.

عنصر المقارنة	القروض بالفائدة	المشاركة في الربح والخسارة
العلاقة وطبيعة الالتزام	- علاقة دائن بمدين؛ - سداد أصل القرض والفوائد المتفق عليها بصرف النظر عن نتائج المشروع الممول.	- علاقة شريك بشريك؛ - يترتبط السداد بالنتائج الفعلية للمشروع الممول.
قواعد توزيع العائد	- تحددّ مسبقاً على أساس الفائدة المحددة.	- يتم توزيع بين الممول والشريك حسب نتائج المشروع.
معايير اتخاذ قرار التمويل	- الربحية التجارية.	- توافر الضوابط الإسلامية في المشروع؛ - العائد الاجتماعي للمشروع؛ - التوافق مع الأولويات الاقتصادية.
الضمانات	- تؤخذ الضمانات لضمان سداد القرض.	- تؤخذ الضمانات لمواجهة تقصير الشريك في تنفيذ الشروط المتفق عليها.

هذا ويمكن القول أن الربا من أهم الظواهر والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية منذ أمد طويل، فقد تعامل به الناس منذ آلاف السنين مع أنه محرم في جميع الآديان السماوية، وكان محل إنتقاد من قبل المصلحين والفلاسفة عبر العصور. أما في الوقت الحاضر ومع أن الفائدة

(الربا) تمثل أحد ركائز النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أنه لازال هناك عدم إتفاق حول كيفية تحديد مقدارها أخذا وعطاءا، أي أن نظريات تبرير الفائدة التي جاء بها مجموعة من الإقتصاديين لم تنجح في تبرير ما إدعته من عائد مخصوص لرأس المال وهو الفائدة، كما أنها لم تنجح في تقديم تفسير للفائدة في ذاتها.

2- خلو المعاملات من الأنشطة المحرمة (المعاملات المحرمة):

الأصل في التعامل في الإقتصاد الإسلامي الإباحة إلا إذا ورد نص يحرم ذلك، فللمسلم الحرية في مزاولة النشاط، الذي يرغبه ولا يمنع من ذلك إلا إذا تبين أن هذا العمل يصطدم مع نصوص شرعية.

أي أن أوجه الكسب المشروعة في الشريعة الإسلامية عديدة، إلا أن هناك بعض الطرق للكسب محرمة في الإسلام، ونشير إلى أهمها على النحو التالي:

- **صناعة المحرمات والإتجار بها:**

أو تقديم الخدمات والأعمال المساعدة في صنعها أو ترويجها كالخمر، والمخدمات، والملاهي المحرمة، والقمار، والأغذية المحرمة.

- **تحريم الإحتكار:**

الإحتكار في الإقتصاد الوضعي هو السيطرة على عرض أو طلب للسلعة، بقصد تحقيق أقصى ربح، أما في الإقتصاد الإسلامي فهو جمع أو حبس السلعة التي يحتاج إليها الناس لبيعها بثمن مرتفع، أو لخلق نوع من الندرة وعدم الإستقرار في السوق التجاري، مما يؤدي بالتالي إلى تحكم فرد أو مجموعة بعرض وسعر السلعة المحتكرة.

والإحتكار من الأعمال المحرمة نظرا للضرر الذي يوقعه بين أفراد المجتمع، فالهدف من تحريمه هو كشف الضرر عن أفراد الأمة ووقايتهم من المحتكرين في حبس الأقوات، وغيرها من ضروريات الحياة.

- **الغرر والعقود الإحتمالية:**

يعرف بيع الغرر على أنه كل بيع إحتوى جهالة، أو تضمن مخاطرة، أو قمارا، وقد نهى الشارع ومنع منه، ويعرف العقد الإحتمالي بأنه العقد الذي لا يستطيع كل من المتعاقدين أن يحدد وقت تمامه، أو القدر الذي أخذ، أو القدر الذي أعطي، ويكون عدم التأكد في العقود الإحتمالية في محل العقد موضوع المعاملة وقيمتها، وهو حالة خاصة من الغرر الذي يكون عدم التأكد فيه أعم، إذ يشمل عدم التأكد في العقد وشروطه مثل بيعتان في بيعة، وبيع العربون...الخ. كما يضم تعريف الغرر عدم التأكد في محل العقد، مثل الجهل بذات المحل، والجهل بحبس المحل،والجهل بنوع المحل، والجهل بصفة المحل، والجهل بمقدار المحل، وعدم القدرة على تسليم المحل.

وعدم التأكد في العقود الإحتمالية هو علّة التحريم، حيث يكون في محل العقد موضوع المعاملة وقيمتها، وهو حالة خاصة من الغرر الذي يكون عدم التأكد فيه أعم، وتكلفته عالية مقارنة مع التكلفة الكلية لموضوع المعاملة، وقد أجمع الفقهاء على تحريم الغرر لأنه أكل لأموال الناس بالباطل.

3- مبدأ الغُنم بالغُرم:

ويقصد به أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب العائد أو الربح يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر)، أو بعبارة أخرى فإن الحق في الربح يكون بقدر الإستعداد لتحمل الخسارة. وهذه القاعدة تمثل أساسا فكريا قويا لكل المعاملات التي تقوم على المشاركات والمعاوضات، حيث يكون لكل طرف فيها حقوقا تقابل أو تعادل ما عليه من إلتزامات. على أن الالتزمات تكون على ثلاثة أنواع هي: إلتزام بمال، أو إلتزام بعمل، أو إلتزام بضمان، وهذه هي الأسباب الثلاثة التي تنشئ لصاحبها الحق في الحصول على الربح أو الغرم على ما إتفق عليه العلماء.

4- تحريم الإكتناز:

الإكتناز هو المال الذي جمع وحبس ومنعت منه حقوقه كالزكاة والصدقة. وحكمة الإسلام من تحريمه تظهر جلية في كونه عملا يقوم على تعطيل الأموال وإستثمارها وتداولها قصد جلب المنافع، لذلك لأن هذا التداول هو الذي يولد الرخاء الاقتصادي بين أفراد المجتمع؛ لأن دوران المال في الأيدي يعود بالنفع على الجميع، خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته عن الآخرين ولا يستفيد منه الكانز.

5- قدسية العقود:

العقد في الإصطلاح الشرعي هو: " إلتزام المتعاقدين أمرا وتعهدهما به، وهو عبارة عن إرتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع " أي الإيجاب والقبول الصادرين لا يجب أن يكون على غير الوجه المشروع.

وقد أعطى النظام المالي الإسلامي للعقود والوفاء بالإلتزامات التعاقدية أهمية قصوى، وهذا للحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة:**" أي إمكانية حصول طرف على معلومات لا تتوفر للطرف الأخر، فتستغل للحصول على أرباح "**، والخطر الأخلاقي. والعقود الواجب تجنبها في ظل النظام المالي الإسلامي عديدة كبيع الغرر وبيع العينة وبيع الكالئ بالكالئ (وهو بيع الدين بالدين)، وبيع ما ليس عندك، وبيعتين في بيعة واحدة وبيع النجش...إلخ. أما أهم أنواع العقود المشروعة فهي كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم: (01): أنواع العقود المشروعة.

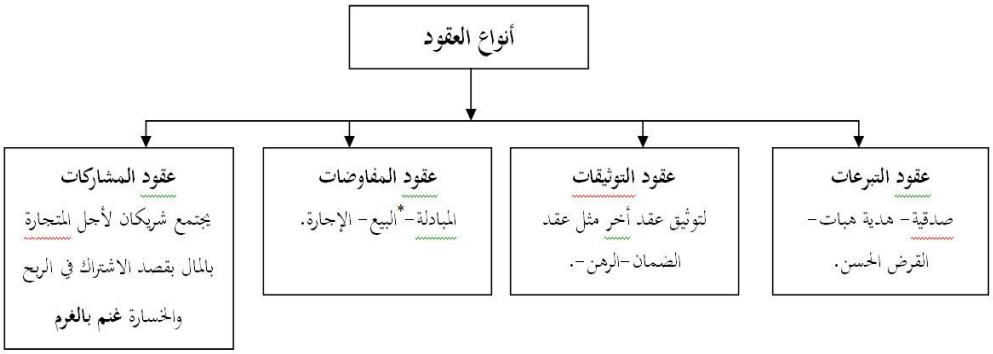

وبهذا تتعدد أنواع الصيغ المتعلقة بالعقود المالية وفقا لما تضمنته المصادر الفقهية، إذ تم تصنيف العقود المتعلقة بالمعاملات المالية إلى أربعة أنواع هي: عقود التبرعات، وعقود التوثيقات، وعقود المعاوضات، وعقود المشاركات.

رابعا- أهداف النظام المالي الإسلامي ووظائفه

الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي تؤدي دور مهم في تحديد أهدافه. وتتحدَّد فاعلية أي نظام مالي ولو جزئيا بقدرته على مساعدة المجتمع على بلوغ أهدافه الاقتصادية المقبولة.

1- أهداف النظام المالي الاسلامي:

ومن أهم أهداف النظام المالي الإسلامي مايلي:

I. أهداف تنموية:

من خلال تخصيص الموارد في إطار معيار الشريعة، وإعتبار النقود وسيلة للتبادل وليست سلعة، وهذا لتحويل رأس المال وفوائضه إلى رأس مال منتج من خلال أدوات الإستثمار المختلفةكالمضاربة والمشاركة، وإستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق التوازن في الثروات وتحقيق تنمية إقتصادية.

II. أهداف إجتماعية:

أي تحقيق عدالة توزيع الثروة، من خلال تداول الثروة وعدم تركزها بأيدي فئة قليلة، وتحقيق عدالة توزيع الدخول من خلال ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات، وأن النقود هي أداة للوفاء وليست سلعة، وأن النقود لا تلد المال أي يكون هذا بماله وهذا بجهده ويتحملان المسؤولية معا خلال تحملهما للمخاطر سوية.

III. هدف المحافظة على القيمة الشرائية للنقود

يهدف النظام المالي الإسلامي إلى المحافظة على القيمة الشرائية للنقود نتيجة لإرتفاع أسعار السلع والخدمات، أي أنه يهدف إلى محاربة التضخم.

2- وظائف النظام المالي الإسلامي:

إن تحقيق أهداف النظام المالي في إطار إسلامي سينعكس على الوظائف التي يكون من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فالوظائف التقليدية للنظام المالي الرأسمالي، كالإدخار، والثروة،

والسيولة....إلخ، لن تتغير في النظام المالي الإسلامي من حيث هيكلها العام، ولكن الأدوات التي يكون من خلالها تنفيذ الوظائف تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية كمايلي:

- في وظيفة الإدخار سيستغل المدخرون فوائض أموالهم في أدوات مالية على أساس المشاركة، أو في ودائع مصرفية على أساس صيغة المضاربة الشرعية، بدل أن يكون هناك أدوات مالية، أوحسابات مصرفية بفوائد ثابتة ومحددة مسبقا.
- يوفر النظام المالي الإسلامي أدوات مالية سريعة التحويل إلى سيولة سهلة التداول، وذلك من خلال الأسواق المالية الموجودة في النظام، وتكون هذه الأدوات على شكل سندات الإجارة، أو شهادات الإيداع الإسلامية وغيرها، إضافة إلى تطوير أدوات سوق نقد إسلامية ملائمة.
- ينتج كذلك النظام إمكانية الحصول على الأموال للنفقات الجارية والسكن عن طريقة صيغة المرابحة والإجارة، بدلا من الحصول على الإئتمان لأغراض إستهلاكية مقابل سعر الفائدة.
- يوفر النظام المالي الإسلامي أصولا مالية لحفظ الثروة على أساس الملكية ترتبط قيمتها بأصول إنتاجية حقيقة، وتتغير هذه القيمة تبعا للتغير الفعلي في أداء الشركة، وربحيتها، وقيمة أصولها ولا تتأثر هذه الأصول بالعمليات الصورية مثل البيع على المكشوف، والتعامل بنظام الهامش، المحرمة في ظل النظام الإسلامي.
- وفي ظل النظام المالي الإسلامي ووفقا لأهدافه يكون بمقدور السلطات النقدية الرسمية ممثلة في البنك المركزي أن تعتمد معدل العائد على الإستثمار آلية لتخصيص الموارد، وتحقيق التعادل بين العرض من الأموال والطلب عليها بدل سعر الفائدة، والتأثير على عرض النقود، أو الحد منه، والإعتماد على نسب الإحتياطي القانوني وهامش الممول من أرباح المضاربة بدل سعر الخصم المالي.

وبهذا يوفر النظام المالي الإسلامي صيغ تمويل إستثمارية وأدوات مالية لتحقيق الأهداف الرئيسية للنظام المالي الإسلامي، ويكون طرح تلك الأدوات والصيغ التمويلية عبر مؤسسات النظام المالي نفسه.